

اتفاقية تعاون بين كلية الحقوق بصفافس وهيئة النفاذ إلى المعلومات

اعتبارا للأهمية التي يوليها الطرفان الممضيان لهذه الاتفاقية لتعزيز حق النفاذ إلى المعلومة، ولإرادتهما في العمل المشترك، بما يكسي تعاونهما طابعا رسميًا، عبّر كلا الطرفين عن رغبتهما في عقد تعاون مثمر ضمن مجال النفاذ إلى المعلومة ودعم الشفافية في إدارة المرفق العام. وعليه، اتفق الطرفان الممضيان:

- كلية الحقوق بصفافس، ممثلة في شخص عميدها الأستاذ خليل الفندري،
- وهيئة النفاذ إلى المعلومة، ممثلة في شخص رئيسها، السيد عماد الحزقي،

على ما يلي:

البند الأول:

ترمي هذه الاتفاقية إلى ضبط إطار شكلي ورسمي للتعاون العلمي بين الطرفين في مجال تعزيز حق النفاذ إلى المعلومة ودعم الشفافية في إدارة المرفق العام.

البند الثاني:

يمكن للتعاون أن يتخذ أحد الأشكال التالية:

- إنجاز مشاريع بحث مشتركة،
- التشجيع على البحث العلمي في مجال هذه الاتفاقية،
- إنجاز تربيّصات دراسية ودورات تكوينية ضمن مجال هذه الاتفاقية،
- إنجاز ندوات وملتقيات علمية أو تظاهرات تدخل في مجال اختصاص الطرفين الممضيين،
- إنجاز أعمال نشر مشتركة وتبادل الخبرات والمراجع والنشريات ذات الصلة بموضوع الاتفاقية،
- وبصورة عامة، إنجاز أي مشروع آخر بمبادرة من أحد الطرفين ذو صلة بموضوع هذه الاتفاقية.

النسخ



8

البند الثالث:

تضبط أنشطة التعاون وبرامجها بالاتفاق بين الطرفين.

البند الرابع:

يعمل الطرفان المتعاقدان على النهوض بشراكة مثمرة في مجال موضوع هذه الاتفاقية.

البند الخامس:

يكلف كل طرف متعاقد شخصا توكل إليه مهمة السهر على تطبيق هذه الاتفاقية. يتولى كل شخص القيام، بالخصوص، بتنسيق أنشطة التعاون المتفق عليها بين الطرفين، وينجز تقريرا في هذا الغرض يحيله، كل سنة، إلى هياكل الطرف المتعاقد.

البند السادس:

يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ في تاريخ إمضائه.

حددت مدة الاتفاقية بخمس سنوات، قابلة للتجديد بعد تطبيقها من قبل الطرفين.

البند السابع:

أبرمت هذه الاتفاقية في ثلاث نسخ باللغة العربية.

حررت هذه الاتفاقية بصفاقس، في 24 جانفي 2020.

عن هيئة النفاذ إلى المعلومة
الرئيس، السيد عماد الجزقي



عن كلية الحقوق بصفاقس
العميد، السيد خليل الفندري



رئيس الجمعية بصفاقس
الأستاذ عبد الواحد المكني